

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه « السمع » يعلم « بالعقل » أيضاً ،
والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك
في غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ،
وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً
ما دل على نبوة أنبيائه ؛ وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين : —

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة
في القرآن ، هي « أقيسة عقلية » وقد بسط في غير هذا الموضع ، وهي أيضاً
عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه « الأصول العقلية » لاعتقاده أنها

لا تعلم إلا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ،
الذى هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف إثبات النبوة عليها .

« فطائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقيحه داخل في هذه الأصول ،
وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما
ينفيه العقل .

و« طائفة » تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع
لا يمكن إلا بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام ،
وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات ، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها ،
فيجعلون نفى أفعال الرب ، ونفى صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات
النبوة إلا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ، لظنهم
أن العقل عارض السمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه . والسمع : إما أن
يؤول ، وإما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال
بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه : —

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الأمر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

(ومنهم) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً في انحصار طريق تصديقه فيما ذكره ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

(ومنهم) : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنهم) : ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من المجهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ؛ كما أرشد إلى ذلك قوله : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي ؛ عليم ؛ قدير ؛ مريد ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام : يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالى المسكى ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقين ، بتقسيم دائريين النفي والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الوجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالأخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم .

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مبين للعالم لكان داخل فيه . فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات ، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق أولى . فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفى ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا به على الناس ؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الأمادى أمسى^(١) مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفا بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فنقول :

(١) هكذا بالأصل .

أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب : أو يصح ذلك في أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وبممكنا بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : وهما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان » فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — في السلب والإيجاب .

وحينئذ فقد ثبت وصفان — شيئان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فمن جعل الموت معنى وجودياً : فقد يقول إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثاني) : أن يقال : هذا التقسيم يتداخل ؛ فإن العدم والملكة : يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه . والمتضايقان يدخلان في المتضادين ، إنما هما نوع منه . فإن قال : أعني بالسلب والإيجاب : فلا يدخل في العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه . إلى آخره .

قيل له : عن هذا جوابان : -

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين : أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به .

والثاني : سلب ما لا يمكن اتصافه به .

فيقال : الأول إثبات ما يمكن اتصافه به ولا يجب .

والثاني : إثبات ما يجب اتصافه به ؛ فيكون المراد به سلب ممتنع . وإثبات الواجب ؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا إثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم - كقولنا المثلث إما موجود وإما معدوم - يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك . فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من
الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير - فصفات الرب كلها واجبة له - فإذا قيل إما
أن يكون حياً أو عليماً ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلماً ؛ أولاً يكون : كان مثل
قولنا : إما أن يكون موجوداً ؛ وإما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب
والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا
إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ؛ فأما الرب تعالى : فإنه
بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدها ، باتفاق
العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة
سميعاً ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ؛ وذلك منتف قطعاً ؛ بخلاف من نفاه
وقال : إن نفياً ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون
نفياً نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت في تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان
الطرفين : لم يصح أن تقول واجب الوجود ؛ إما موجود وإما معدوم ؛

والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود . والآخر معلوم الامتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، وإما ألا يكون ؛ وإما أن يكون سمياً بصيراً وإما ألا يكون ؛ لأن النفي إن كان ممكناً صح التقسيم ، وإن كان ممتنعاً : كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الاعتراض ؛ لكن غايته : أنه إما سميع وإما ليس بسميع ، وإما بصير وإما ليس بصير ؛ والمنازع يختار النفي .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ؛ والمسلوب ممتنع . فإما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، وإما أن تكون ممتنعة عليه ، والقول بالامتناع لا وجه له ؛ إذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع ؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات ؛ وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له ، فإنها إما واجبة له وإما ممتنعة عليه ، والثاني باطل ، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلاً

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك ممتنع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .

(الجواب الثانى) أن يقال : فعلى هذا إذا قلنا زيد إما عاقل وإما غير عاقل ؛ وإما عالم وإما ليس بعالم ، وإما حى وإما غير حى ، وإما ناطق وإما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً فى قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه فى المنطق وغيره . ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان فى الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .

وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، وإما ليس ببصير : كان إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : إما بصير ؛ وإما أعمى : كان مَلَكة وعدماً ، وهذه منازعة لفظية ، وإلا فالمعنى فى الموضعين سواء .

فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يطل قوْلهم فى حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر ، فإن الاستحالة هنا ممكنة كما مكانها إذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان إما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، وإما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين .

فالأول هو النقيضان .

والثاني إما أن يمكن خلو المحل عنهما ، وإما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والبياض ، والثاني : هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحرارة بين السواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا اتفقا تعين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوها : أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى .

وحينئذ إذا كان البارئ منزهاً عن نفي هذه الصفات ، مع قبوله لها فتزويه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص بمتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا في غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أتم جعلتم تقابل العدم والمملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا غنيت بالإمكان الإمكان الخارجى - وهو أن يعلم ثبوت ذلك فى الخارج - كان هذا باطلا لوجهين : -

أحدهما : أنه يلزمكم أن تكون الجمادات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم - لكن هذا إصطلاح محض - وألا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى : (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوتُ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) . فهذا فى « الأصنام » وهى من الجمادات وقد وصفت بالموت ، والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : الموتان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان ولا تشتري الحيوان ، أى اشتر الأرض والدور ؛ ولا تشتري الرقيق والدواب ؛ وقالوا أيضاً : الموت ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى مواتاً باعتبار قبوله « للحياة » التى هى إحياء الأرض : قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان ، وأن الجماد يوصف بالحياة ، إذا كان قابلاً للزرع والعمارة ؛ والخرس ضد النطق ، والعرب تقول

« لبن أخرس ، أى خائر لا صوت له فى الإناء ، « وسحابة خرساء ، ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس ، إذا لم يسمع له فى الجبل صوت صدى ، ويقال : « كتيبة خرساء ، قال أبو عبيدة : هى التى صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقاقع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق ، فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، فالصامت من اللبن الخائر ، والصموت الدرع التى صمتت إذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق فى العادة ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار ، وكذلك فى « العمياء ، تقول العرب : عمى الموج يعمى عمى إذا رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان ، السيل ، والجلل الهائج . وعمى عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ) .

وهذه الامثلة قد يقال فى بعضها إنه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت ؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام .

الثانى : أن الجمادات يمكن اتصافها بذلك ، فإن الله سبحانه قادر أن يخلق فى الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تبتلع الحبال والعصى - وإذا [كان]

فى إمكن العادات : كان ذلك بما قد علم بالتواتر - وأتم أيضاً قائلون به فى مواضع كثيرة ، وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فىكون الخالق أولى بهذا الإمكان . وإن غنيم الإمكان الذهبى - وهو عدم العلم بالامتناع - فهذا حاصل فى حق الله ، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام .

(الوجه السادس) أن يقال : هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجى ، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم ، والقدرة والسمع ، والبصر والكلام : ثابت للوجودات المخلوقة ، ويمكن لها . فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى ؛ فإنها صفات كمال . وهو قابل للاتصاف بالصفات ؛ وإذا كانت ممكنة فى حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها .

(الوجه السابع) أن يقال : مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عى ، وصمما ، وبكما ، أو لم تسم . والعلم بذلك ضرورى ، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك : كان الأول أكمل من الثانى .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفى فيه هذه الصفات ؛ فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل : (لِمَ تَعْبُدُونَ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا) وقال أيضاً في قصته : (فَسَأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنْطِقُونَ) وقال تعالى عنه : (هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يُضُرُّونَ * قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ * قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ)

وكذلك في قصة موسى في العجل : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ) . وقال تعالى : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

فقابل بين الابكم العاجز ، وبين الأمر بالعدل : الذي هو على صراط مستقيم .

